MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

أيار 2026

أبرز ما في العدد:

- سلط اجتماع الجهات المانحة في لجنة الارتباط المخصصة (AHLC)، الذي عقد في نيسان الماضي، الضوء على تعثر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وضعف التقدم في جهود التعافي وإعادة الإعمار، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، في ظل تقييمات حديثة تشير إلى أن خطة السلام في غزة التي تقودها الولايات المتحدة معرضة للفشل.
- لا يزال الاقتصاد الفلسطيني في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يواجه تحديات بالغة نتيجة أزمة مالية واقتصادية عميقة، مدفوعة باحتجاز إيرادات المقاصة، والقيود المفروضة على القطاع المصرفي، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي. وقد تركت هذه العوامل السلطة الفلسطينية بقدرة محدودة على الحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية، فضلاً عن دعم جهود التعافي في غزة أو معالجة تزايد الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.
- بحسب أحدث التقديرات الدولية، بلغ إجمالي الأضرار والخسائر في قطاع غزة نحو 57.9 مليار دولار أمريكي، فيما تُقدَّر احتياجات التعافي بنحو 71.4 مليار دولار، وهو ما يعكس حجم الدمار الواسع، ويؤكد الحاجة إلى تمويل مستدام يتجاوز نطاق المساعدات الإنسانية الطارئة، التي لا تزال دون المستوى المطلوب.
- تُقدَّر الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في فلسطين بنحو 297.5 مليون شيكل إسرائيلي سنوياً باستخدام بيانات من عام 2019، دون احتساب التداعيات المرتبطة بالحرب، التي فاقمت منذ ذلك الحين مستويات الإساءة والعنف والأعباء الاقتصادية.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- اجتماع لجنة الارتباط المخصصة (AHLC)

عقدت لجنة الارتباط المخصصة (AHLC) اجتماعها في 20 نيسان في بروكسل لمناقشة أحدث التطورات الإنسانية والاقتصادية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[1] وقد أُنشئت هذه اللجنة، المكونة من 15 عضوا، عام 1993 كإطار مؤقت لدعم تنفيذ اتفاقيات أوسلو، لتتحول لاحقاً إلى آلية تنسيق سياسية دائمة لتوجيه مساعدات المانحين إلى الفلسطينيين. وتترأس النرويج اللجنة، فيما يشارك في رعايتها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[2]

1-1 الخطة الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب على غزة

كان تنفيذ الخطة الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة المؤلفة من 20 بندًا، إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 2803، من أبرز القضايا التي تم مناقشتها في اجتماع اللجنة.[3] وقد أكد ممثلو اللجنة مجددا دعمهم لخطة السلام الخاصة بغزة، وبحثوا الآليات الممكنة لتمويل جهود التعافي وإعادة الإعمار، مع دعوة المانحين إلى رفع مساهماتهم المالية.[4] بيد أن تنفيذ بنود الخطة لا يزال محدودا للغاية، إذ لا تزال محادثات وقف إطلاق النار متعثرة، في وقت تستمر فيه الضربات الإسرائيلية والقيود المفروضة على الأرض.

ويُظهر تقييم حديث أعدّته منظمات إنسانية دولية أن إطار وقف إطلاق النار يفشل عموماً في تحقيق أهدافه.[5] إذ لم تتحقق، في المجمل، البنود الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين، وإتاحة وصول المساعدات، وتوفير الخدمات الأساسية، وحرية الحركة، وجهود التعافي. وفي الحالات المحدودة التي تحقق فيها بعض التقدم، كان ذلك نتيجة ضغط دبلوماسي رفيع المستوى ومستمر، لا سيما من الولايات المتحدة، إلا أن هذا الضغط لم يُمارس بصورة متسقة أو بالحجم المطلوب. ويسجل التقييم المؤشرات التي تعكس القصور في تنفيذ الاتفاق على النحو التالي:

- **وقف إطلاق النار وحماية المدنيين:** استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025، ما أسفر عن مقتل أكثر من 850 فلسطينياً.[6] كما وسّعت إسرائيل نطاق المناطق العازلة، ما يثير مخاوف من ضم فعلي بحكم الأمر الواقع.
- **الوصول للمساعدات الإنسانية:** لا تزال كميات المساعدات التي تدخل القطاع أدنى بكثير من المستوى المتفق عليه والبالغ 600 شاحنة يومياً كحد أدنى. ولا تزال معظم المعابر مغلقة أو خاضعة لقيود مشددة، فيما تواجه المنظمات غير الحكومية عقبات كبيرة، كما تعيق القيود المفروضة على دخول الوقود ومواد الإيواء والإمدادات الطبية وما يُعرف بـ "المواد مزدوجة الاستخدام" إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.
- **إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية:** لم يتم اعتماد أي خطة تنموية رسمية أو إنشاء منطقة اقتصادية خاصة. ولا يزال الاستثمار الخاص ضئيلا للغاية، في حين تتسم الواردات التجارية بعدم الاستقرار وارتفاع التكلفة، ولا يمكن أن تعوض النقص في المساعدات الإنسانية. كما أن إزالة الأنقاض لا تزال محدودة للغاية نتيجة القيود المفروضة على إدخال المعدات مثل الجرافات والشاحنات والوقود.
- **حرية الحركة والعودة:** لا يزال ما لا يقل عن 1.7 مليون شخص في حالة نزوح، أكثرهم يعيشون في خيام أوضاعها سيئة تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي وتتعرض لفيضانات متكررة. كما لا تزال الحركة خارج "الخط الأصفر" ممنوعة، وتخضع عمليات الإجلاء الطبي لقيود صارمة، فيما يستمر تسجيل وفيات بين المرضى أثناء انتظار إجلائهم.

1 https://www.regjeringen.no/en/whats-new//id3158050/
2 https://www.lacs-mopic.ps/en/Article/526/ad-hoc-liaison-committee-ahlc
3 An independent Palestine is key to stability in the Middle East | The Government of Norway
4 Minister Eide's statement at the Ad Hoc Liaison Committee | The Government of Norway
5 Humanitarian Scorecard: Six Months In, Gaza Ceasefire is Failing
6 https://english.wafa.ps/Pages/Details/170276

بناء على نتائج التقييم، يطالب التقرير بضرورة فرض وقف إطلاق نار حاسم، وفتح جميع المعابر، وضمان دخول ما لا يقل عن 600 شاحنة مساعدات إنسانية يومياً، وإعادة فتح الممرات الطبية، ورفع القيود التعسفية المفروضة على المساعدات والمنظمات الأهلية الدولية، وضمان ألا تكرّس خطط التعافي أوضاع النزوح أو الاحتواء.

وفي حين أن قرار مجلس الأمن رقم 2803 قد أرسى إطاراً حوكميًا مؤقتاً لدعم انتقال إداري في قطاع غزة، فإن غياب بنية حوكمة واضحة ومحددة ومُمكَّنة لا يزال يُعقّد جهود الإغاثة والتعافي. كما أن الهياكل المنبثقة عما يُعرف بـ"مجلس السلام"، مثل المجلس التنفيذي لغزة، واللجنة الوطنية لإدارة غزة، والترتيبات التكنوقراطية ذات الصلة، لم تثبت بعد سلطة واضحة أو أثرا ملموسا داخل القطاع.

وفي كلمته أمام لجنة الارتباط المخصصة، شدّد رئيس الوزراء محمد مصطفى على ضرورة أن يقود تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2803 إلى عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة لتولي مسؤولياتها كاملة، وإعادة توحيد المؤسسات في غزة والضفة الغربية.[7] وأضاف أن السلطة الفلسطينية على استعداد للعمل مع "مجلس السلام" والشركاء الدوليين بشأن ترتيبات انتقالية تركز على استعادة النظام، وتقديم الخدمات الأساسية، والتعافي المبكر، وإعادة الإعمار. وأكد أن هذه الترتيبات يجب أن تظل ذات طابع إداري، وأن تحترم القانون الدولي، وأن تفضي إلى تسليم واضح للحكم إلى السلطة الفلسطينية دون المساس بالتمثيل الفلسطيني أو بوحدة الأراضي الفلسطينية. كما رحّب مصطفى خلال كلمته بإنشاء "صندوق هورايزون" التابع للأمم المتحدة، واصفاً إياه بالخطوة الاستراتيجية وفي الوقت المناسب.[8]

2-1 تدهور الأوضاع الاقتصادية

حذّر مصطفى من أن فلسطين تواجه أزمة مالية واقتصادية وسياسية حادة ومترابطة، مدفوعة بالحرب على غزة، والقيود المفروضة في الضفة الغربية، واحتجاز إيرادات المقاصة، وتشديد القيود على القطاع المصرفي، وارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير. وتُعدّ الأزمة المالية الحالية الأكثر حدة، إذ تواصل إسرائيل احتجاز إيرادات المقاصة التي تقوم تجمعها نيابةً عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس، والتي تشكل نحو 67% من الإيرادات العامة. وبحلول آذار 2026، بلغت إيرادات المقاصة المحتجزة قرابة 13 مليار شيكل، أي ما يعادل 70% من الإنفاق العام في عام 2025، ولا يزال المبلغ في تزايد مع استمرار تعليق جميع التحويلات منذ حزيران 2025.[9] وإذا استمر هذا الوضع، فمن المتوقع أن يصل العجز المالي عام 2026 إلى 11.86 مليار شيكل، أي ما يعادل 61% من موازنة 2026 و18.9% من الناتج المحلي الإجمالي.[10][11]

ومع وصول إجمالي التزامات الحكومة إلى نحو 15.7 مليار دولار بحلول نهاية آذار، أي ما يعادل 90% من الناتج المحلي الإجمالي، تقترب السلطة الفلسطينية من حالة شلل مالي، مع تزايد المخاطر التي تهدد صرف الرواتب، ودفع المتأخرات، وتقديم الخدمات العامة، وعمل المؤسسات الأساسية.[12]

وتتكشف أبعاد الأزمة المالية في ظل اقتصاد مدمر بالفعل. إذ بلغ معدل البطالة نحو 49% في عام 2025، بواقع 31% في الضفة الغربية و78% في قطاع غزة، في حين زاد فقدان فرص العمل في إسرائيل والانكماش الاقتصادي الأوسع من اعتماد الأسر على رواتب السلطة الفلسطينية والتحويلات الاجتماعية.[13] إلا أن السلطة الفلسطينية، ومنذ عام 2021، لم تدفع سوى رواتب جزئية ومتأخرة، حيث تراوحت نسب الدفعات الأخيرة بين 50% و70% من قيمة الرواتب، ما أدى إلى تراكم متأخرات الأجور إلى أكثر من 2.9 مليار دولار، أي ما يعادل 16.6% من الناتج المحلي

7 Prime Minister Office: Statement by PM-Mustafa at the Meeting of the AHLC

8 آلية تمويل مشتركة بين الأمم المتحدة وفلسطين أُنشئت حديثًا، صُممت لسد الفجوة بين احتياجات الاستجابة الإنسانية الفورية وجهود إعادة الإعمار على المدى الأطول، بهدف دعم التعافي المبكر من خلال حشد موارد المانحين في إطار منصة تنسيقية واحدة: https://mptf.undp.org/fund/4ps00

9 https://www.pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

10 Decree-Law No. (7) of 2026 on the Emergency Budget for Fiscal Year 2026

11 يُعطى هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في عدد نيسان 2025 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني.

12 https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/113
https://www.pmof.ps/documents/accounts/monthly/2026/March.2026.Ar.pdf

13 https://www.pcbs.gov.ps/media/t5lk34ax/book2738.pdf

الإجمالي.[14] وبحلول نيسان، لم تتمكن السلطة إلا من صرف مبلغ مقطوع قدره 2000 شيكل لجميع موظفيها، بغض النظر عن استحقاقاتهم الفعلية.[15]

كما ظلت مدفوعات المساعدات الاجتماعية التي تقدمها السلطة الفلسطينية متقطعة ومتأخرة نتيجة استمرار القيود التمويلية، حيث استثني المستفيدون في قطاع غزة إلى حد كبير منذ عام 2023، بينما لم تُستأنف المدفوعات في الضفة الغربية إلا بشكل متقطع.[16]

خلال العام 2025، نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.3% فقط، انطلاقاً من قاعدة منهارة في عام 2024، وبقي أقل بقرابة 19.5% مقارنة بمستواه في العام 2023، بواقع 77.5% في قطاع غزة و10.1% في الضفة الغربية.[17] كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامين بنحو 22.5% على المستوى الكلي، نتيجة تراجع مقلق بنحو 13.9% في الضفة الغربية وانخفاض هائل بلغ 78.1% في غزة.

ومع تجاوز معدل الفقر 32.8%، فإن احتجاز الإيرادات وانهيار النشاط الاقتصادي المحلي يحرمان السلطة الفلسطينية من أي حيز مالي فعلي للتخفيف عن الأسر، أو الحفاظ على استمرارية الخدمات، أو دعم التعافي.[18] وقد بدأت هذه الآثار تظهر بالفعل في قطاعي الصحة والتعليم في الضفة الغربية، حيث تؤدي فجوات التمويل ونقص المخزون وصرف الرواتب الجزئية إلى إضعاف خدمات الصحة العامة وزيادة الإحالات إلى مزودي الخدمات غير الحكوميين، ما يؤدي إلى تراكم المزيد من المتأخرات، في حين تعمل معظم المدارس الحكومية ثلاثة أيام فقط في الأسبوع. ويأتي ذلك فوق انهيار خدمات الصحة والتعليم في غزة، ما يخلق فجوات تعليمية طويلة الأمد لجيل كامل من الطلاب الفلسطينيين.[19]

14 World Bank: Public Expenditure Review of the Palestinian Authority
PMO: Cabinet Approves 2026 Emergency Budget
15 https://www.wattan.net/ar/news/485381.html
16 World Bank: Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy
17 https://www.pcbs.gov.ps/media/t5lk34ax/book2738.pdf
18 World Bank: West Bank and Gaza Poverty and Equity Brief
19 Al Jazeera: Israel deprives Palestinians of proper education
World Vision: The Unseen Crisis

2- التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة

في 20 نيسان، أصدر البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التقييم النهائي السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة (RDNA)، وهو ثالث تقييم للأضرار المادية والخسائر الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات التعافي الناجمة عن الحرب على غزة.[20] غطى التقييم الأضرار والخسائر المتكبدة بين 8 تشرين الأول 2023 و9 تشرين الأول 2025، مع تقدير احتياجات إعادة الإعمار عبر ثلاث فترات زمنية. ولا تزال الأضرار والخسائر اللاحقة لوقف إطلاق النار غير مُدرجة ضمن المجاميع.

2-1 الأضرار والخسائر

يقدّر التقييم الأضرار المادية بنحو 35.2 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية بنحو 22.7 مليار دولار، ليصل إجمالي الأثر إلى57.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 18% مقارنة بتقديرات تقييم شباط 2025. وكان القطاع الاجتماعي صاحب الحصة الأكبر من الأضرار المادية بنحو 56.1% من الإجمالي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالأضرار في قطاع الإسكان، حيث بلغت الأضرار 18 مليار دولار، مع تضرر أو تدمير أكثر من 371 ألف وحدة سكنية (انظر الجدول 1).

وسُجلت أكبر الآثار القطاعية الإجمالية في قطاع الإسكان (حيث تقدر الأضرار والخسائر بنحو 19.1 مليار دولار)، يليه قطاع التجارة والصناعة (8.8 مليار دولار)، ثم الصحة (8.2 مليار دولار)، والنقل (4.4 مليار دولار)، والتعليم (3.4 مليار دولار). وتشير التقديرات إلى أن الأضرار والخسائر في هذه القطاعات الفرعية الخمسة وحدها تعادل ما يقارب ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين لعام 2025.

20 https://www.un.org/unispal/document/report/20apr26/

جدول 1: تقديرات الأضرار والخسائر والاحتياجات بحسب القطاع (مليار دولار)

القطاعات الرئيسية	القطاعات الفرعية	الأضرار	الخسائر	الاحتياجات
الإنتاجية	الزراعة ونظم الغذاء	1.44	1.46	10.49
	التجارة والصناعة	6.35	2.48	8.99
	المالية	0.02	0.93	0.61
	المجموع	**7.81**	**4.87**	**20.08**
الاجتماعية	التراث الثقافي	0.15	0.09	0.23
	التعليم	1.08	2.36	4.71
	الحماية الاجتماعية	0.02	1.56	5.78
	الصحة	1.39	6.78	10.03
	الإسكان	18.01	1.06	16.21
	المجموع	**20.65**	**11.85**	**36.98**
البنية التحتية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.2	0.35	0.5
	الطاقة	0.57	0.16	2.73
	الخدمات البلدية	0.62	0.38	0.86
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	1.7	0.68	4.24
	النقل	3.21	1.18	1.54
	المجموع	**6.3**	**2.74**	**9.87**
مجالات متعددة القطاعات	البيئة	0.15	0.22	2.65
	الأراضي	0.01	0.16	0.03
	التوظيف	0.02	2.77	1.24
	الحوكمة	0.24	0.11	0.53
	المجموع	**0.42**	**3.25**	**4.5**
المجموع الكلي		**35.2**	**22.7**	**71.4**

2-2 احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

تُقدَّر الاحتياجات الإجمالية للتعافي وإعادة الإعمار بنحو 71.4 مليار دولار، على رأسها احتياجات القطاعات الاجتماعية (37.0 مليار دولار)، تليها القطاعات الإنتاجية (20.1 مليار دولار)، ثم البنية التحتية (9.9 مليار دولار)، والاحتياجات متعددة القطاعات (4.5 مليار دولار). ويُبرز حجم هذه الاحتياجات حجم الدمار في قطاع غزة والحاجة إلى تمويل دولي مستدام ومنسّق يتجاوز الإغاثة الإنسانية الفورية.

جدول 2: توزيع احتياجات التعافي حسب القطاع والإطار الزمني (مليار دولار)

القطاع	8-0 أشهر	18-9 أشهر	3- 1.5 سنوات	5-3 سنوات	المجموع
القطاعات الإنتاجية	5.12	6.92	5.36	2.7	**20.09**
القطاعات الاجتماعية	4.29	6.12	15.31	11.28	**36.96**
البنية التحتية	0.96	1.38	2.63	4.87	**9.87**
متعددة القطاعات	1.01	0.98	0.71	1.92	**4.45**
الإجمالي	**11.38**	**15.4**	**24.01**	**20.77**	**71.37**

تُركز تقديرات الاحتياجات الفورية وقصيرة الأجل، للأشهر الثمانية عشر الأولى، على تهيئة القطاع لعملية إعادة الإعمار: ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وإنشاء مجمعات إيواء مؤقتة، واستعادة الخدمات الأساسية، وتهيئة الأرض لأعمال إعادة الإعمار واستئناف النشاط الاقتصادي. وتمثّل هذه المجالات، إلى حدٍّ كبير، المجالات التي كان يُتوقَّع أن تشهد تعافيًا منذ وقف إطلاق النار، إلا أنها جميعا لا تزال في حالة جمود. وتتوزع أكبر الاحتياجات قصيرة الأجل على الزراعة ونُظم الغذاء (7.5 مليار دولار)، والتجارة والصناعة (4.0 مليارات دولار)، والإسكان (4.0 مليارات دولار). وتشمل هذه المرحلة توفير الإيواء المؤقت الانتقالي، والدعم النقدي الطارئ، وخدمات الصحة النفسية ومعالجة الصدمات والدعم التغذوي، وإزالة الأنقاض والذخائر غير المنفجرة، واستعادة الوظائف الإدارية الأساسية في قطاعات الصحة، والتعليم، والحكم المحلي، والحماية الاجتماعية.

أما الاحتياجات متوسطة الأجل، من 1.5 إلى 3 سنوات، فتُقدَّر بنحو 24 مليار دولار، وترتبط إلى حدٍّ كبير بعمليات إعادة إعمار قطاع الإسكان على نطاق واسع، إلى جانب استمرار الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتنتقل هذه المرحلة من تلبية الاحتياجات الطارئة إلى إعادة بناء المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، واستعادة سبل العيش، وإنشاء برامج التمكين والتنمية الاجتماعية.

فيما تُقدر الاحتياجات طويلة الأجل بنحو 21.5 مليار دولار، في صدارتها احتياجات قطاعي الإسكان (4.3 مليارات دولار) والصحة (4.8 مليارات دولار). وتركّز هذه المرحلة على استكمال إعادة الإعمار ومعالجة الخسائر، بما في ذلك الإسكان، والبنية التحتية الصحية، والطرق، والموانئ، وشبكات الطاقة، وأنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، والأنظمة المؤسسية للحماية الاجتماعية، والتعليم الشامل، والرعاية الصحية القادرة على الاستجابة للصدمات. وبوجه عام، يطرح تقييم الأضرار والاحتياجات (RDNA) التعافي ليس فقط كعملية إعادة إعمار مادية، بل كإعادة بناء أنظمة أكثر استدامة ومرونة وقدرة على التكيّف في مختلف القطاعات.

3- التكاليف الاقتصادية والبشرية للعنف ضد النساء

بحسب دراسة حديثة أصدرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج سواسية III المشترك، تقدر التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف ضد النساء في فلسطين بنحو 297.5 مليون شيكل إسرائيلي بأسعار عام 2020.[21] ويبرز ذلك أن العنف ضد المرأة لا يُعد مجرد انتهاك لحقوق الإنسان فحسب، بل يمثل أيضاً تحدياً كبيراً على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، لما له من تأثير على الإنتاجية والإنفاق العام وأنظمة تقديم الخدمات.

21 United Nations: Sawasya JP Launches a New Study on the Economic Cost of Violence Against Women

بالاستناد إلى بيانات مسح العنف لعام 2019 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى جانب مقابلات نوعية ومجموعات بؤرية، تُقدِّر الدراسة التكلفة السنوية لعدم التحرك لمنع العنف بنحو 203.1 مليون شيكل.[22] وتتحمل النساء والأسر ما يقارب نصف هذا العبء بشكل مباشر من خلال الإنفاق على الرعاية الصحية والمأوى وأضرار الممتلكات والاحتياجات ذات العلاقة. وتمثل خسائر الإنتاجية نحو 43% من إجمالي التكاليف، في حين تشكّل الخسائر في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي نسبة إضافية بنحو 7% بما يشمل خسارة أكثر من 400 ألف يوم رعاية سنويًا.

ويُقدَّر الإنفاق السنوي على خدمات الاستجابة للعنف عبر قطاعات الصحة، والعدالة، والشرطة، والقطاع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 94.3 مليون شيكل. إلا أن هذه النفقات يُموَّلها، إلى حدٍّ كبير، المانحون ووكالات الأمم المتحدة، مما يثير مخاوف بشأن استدامتها. كما أن التحديات الهيكلية، بما في ذلك تجزؤ التمويل العام، ونقص الكوادر لدى مقدّمي الخدمات، ومحدودية الدعم النفسي والاجتماعي للعاملين في الخطوط الأمامية، تحد من فعالية هذه الخدمات ووصولها.

تساعد البيانات المتوفرة حول انتشار العنف في فهم حجم المشكلة. فوفقًا لبيانات عام 2019،[23] فإن 62.8% من النساء المبحوثات تعرّضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف خلال الـ12 شهرًا السابقة. كما أفادت 54.9% من النساء غير المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و60 عامًا، بتعرّضهن للعنف، بما في ذلك 40.1% داخل المنزل، و22.7% خارج المنزل، و16.3% عبر الوسائل الإلكترونية. وكان العنف النفسي الشكل الأكثر شيوعًا إذ بلغ نحو 50.1%، يليه العنف الجسدي بنحو 18.1%، ثم العنف الاقتصادي[24] والجنسي بنحو 6.2% لكل منهما. أما بالنسبة للنساء المتزوجات، فقد كانت معدلات الانتشار أعلى، حيث أفادت 62.9% من المبحوثات بتعرّضهن للعنف بشكل عام، بما في ذلك 54.7% داخل المنزل، و15.3% خارج المنزل، و13.1% عبر الإنترنت أو وسائل الاتصالات. وكان العنف النفسي مرة أخرى الأكثر شيوعا بنحو 61.3%، يليه العنف الجسدي 23.3%، ثم العنف الاقتصادي 21.8%، والعنف الجنسي 13.1%. وفي قطاع غزة، كان العنف من قبل الأزواج أكثر انتشارًا مقارنةً بالضفة الغربية، حيث طال 70.4% من النساء المتزوجات مقابل 52.3% في الضفة الغربية.

وقد تدهورت الأوضاع بشكل حاد منذ الحرب على غزة، مع تقارير تشير إلى ارتفاع مستويات العنف النفسي والاقتصادي والجسدي داخل الأسر، نتيجة الانهيار الاقتصادي، والنزوح، وضغوط الحرب. ففي قطاع غزة، أفادت 93.8% من النساء بتعرّضهن للعنف خلال فترة الحرب.[25] كما كانت النساء في صلب الأزمة الإنسانية الأوسع، فقد قُتلت أكثر من 38 ألف امرأة وفتاة منذ تشرين الأول 2023،[26] وفَقدت أكثر من 16 ألف امرأة أزواجهن، وأصبحت النساء يعلن نحو أسرة واحدة من بين كل سبع أسر، غالبًا في ظل ظروف قاسية للغاية. كما تفتقر نحو 540 ألف امرأة إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وتواجه 700 ألف امرأة تحديات مرتبطة بالنظافة أثناء الدورة الشهرية، في حين حرمت أكثر من 328 ألف فتاة من عامين دراسيين.[27]

أما في الضفة الغربية، أسهمت العمليات العسكرية المتواصلة، وعنف المستوطنين، وقيود الحركة في زيادة حدة الهشاشة. فقد قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون 23 امرأة خلال العامين الماضيين، فيما تقبع نحو 70 أسيرة في السجون الإسرائيلية.[28] كما وثّق تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان عام 2025 انتهاكات على الحواجز، وخلال المداهمات، وقيوداً على الحركة تحد أكثر من وصول النساء إلى خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وسبل

22 Forde, C., Chadha, M. and Duvvury, N. (forthcoming) Economic Costs of Violence Against Women in Palestine. UN Women.

23 https://microdata.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-en-v5.2/index.php/719

24 يشمل ذلك التحكم في كيفية إنفاق المرأة لأموالها، ومنعها من العمل، والتصرف في ممتلكاتها أو ميراثها دون موافقتها، أو إجبارها على الاستقالة من وظيفتها.

25 MWA: The Reality of Palestinian Women and the Escalation of Gender-Based Violence (2025-2026)

26 UN: UN Women Palestine Humanitarian Update

27 المصدر السابق.

28 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar.pdf

العيش، ولمّ شمل الأسرة.[29] بالإضافة لهذا، تواجه نحو 232 ألف امرأة وفتاة، من بينهن 14,800 امرأة حامل، صعوبات في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، لا سيما في محافظات جنين، وطولكرم، وطوباس.[30]

وفي ظل تصاعد العنف الذي يواجهه الفلسطينيون نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، تظل الحاجة لمعالجة مختلف أشكال ومصادر العنف ضد النساء ملحة. وتتمثل الأولوية الأهم في حماية النساء وصون حقوقهن ضمن مجتمع أكثر عدالة يوفر فرصًا متكافئة ويسعى لتمكينهن. ولا يقدّم احتساب التكلفة الاقتصادية سوى منظور إضافي يسلّط الضوء على الكلفة العالية والمتكررة لعدم التحرك لمنع العنف. ويتطلب ذلك تدخلات قانونية واجتماعية، إلى جانب استثمارات عامة مستدامة في أنظمة الوقاية والحماية والعدالة؛ وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وتوسيع نطاق خدمات الدعم النفسي والاجتماعي؛ وإطلاق جهود توعوية عامة تتصدى لتساهل المجتمع مع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

4- أسبوع فلسطين للذكاء الاصطناعي

ما بين 25 نيسان و1 أيار، نظّمت الحديقة التكنولوجية الفلسطينية (تكنو بارك) أسبوع فلسطين للذكاء الاصطناعي 2026 تحت شعار "تمكين المستقبل الرقمي لفلسطين".[31] جمع الحدث أكثر من 1,000 مشارك/ة، وأكثر من 50 متحدثًا/ة، وما يزيد على 50 شريكًا من الحكومة، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والشركات الناشئة، والمستثمرين، والمؤسسات الدولية. وتضمّن البرنامج أكثر من 30 نشاطًا شملت مؤتمرا رئيسيا ومعارض تكنولوجية، إلى جانب هاكاثونات، وورش تدريبية، ونقاشات حول السياسات، وأنشطة للشركات الناشئة، وجوائز بحثية.[32]

وخلال الحدث، أعلن رئيس الوزراء محمد مصطفى عن خطط لإنشاء مجلس وطني للاقتصاد الرقمي يعنى بتنسيق الأولويات بين الحكومة والجهات التنظيمية والقطاع الخاص والجامعات.[33] كما وضع الذكاء الاصطناعي في إطار أجندة أوسع للتحول الرقمي، محددًا مجالات ذات أولوية مثل الذكاء الاصطناعي باللغة العربية، والخدمات الحكومية الذكية، والتعليم الرقمي، والصحة الرقمية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، وتصدير الخدمات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. كما استعرض مصطفى عددا من الأهداف في هذا السياق، منها تدريب 10,000 شاب/ة على المهارات المستقبلية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتأهيل وتوظيف 1,000 خريج سنويًا بالشراكة مع السوق، ورقمنة 50% من المعاملات الحكومية الرئيسية خلال 18 شهرًا، وتقليص زمن إنجاز الإجراءات الحكومية بنسبة 40% بحلول عام 2028.

وتأتي هذه المبادرة في سياق مجموعة أوسع من مبادرات الاقتصاد الرقمي. ففي 15 نيسان، أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني منصة للتجارة الإلكترونية لدعم التجار والمنتجين الفلسطينيين، وتعزيز رقمنة الاقتصاد، وتفعيل قرار بقانون التجارة الإلكترونية لعام 2025.[34] وقد وصفت الوزارة المنصة بأنها خطوة للانتقال من "رقمنة الخدمات" نحو "رقمنة النشاط الاقتصادي"، استناداً إلى إجراءات سابقة مثل بوابة الأعمال الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني البسيط، وتحديثات الإطارين التجاري والقانوني. وأعقب ذلك، في 16 أيار، تنظيم تدريب متخصص من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد الفلسطينية لموظفي الوزارة حول تنظيم التجارة الإلكترونية، وتسجيل المتاجر الإلكترونية، وأنظمة الدفع الرقمية، بما في ذلك iBuraq وE-SADAD وSADAD GATE.[35] بالتوازي مع ذلك، وفي 19 أيار، حوّلت مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية جميع خدماتها البالغ عددها 41 خدمة إلى خدمات إلكترونية، إلى جانب أتمتة الإجراءات الداخلية، وتفعيل خدمات الدفع والتوقيع الإلكتروني، وتحديث موقعها الإلكتروني.[36]

29 UNFPA: Situation Report: Crisis in Palestine

30 المصدر السابق.

31 https://technopark.ps/aiweek/en

32 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/27600

33 WAFA: Mustafa launches Palestine AI Week 2026

34 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/27524

35 https://www.wattan.net/ar/news/487507.html

36 WAFA: The Palestine Standards Institution launches its e-services

5- أحدث إصدارات "ماس": الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في 20 أيار الماضي لقاء طاولة مستديرة تناول "الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية"، مع التركيز على العمالة الفلسطينية، والتلوث البيئي، والقيود المفروضة على الخدمات اللوجستية الفلسطينية.[37] تذكر الورقة الخلفية أن نحو 35 منطقة صناعية إسرائيلية تعمل ضمن منظومة أوسع لاقتصاد المستوطنات، بما يفاقم من تبعية العمالة الفلسطينية، ويستقطب بعض رؤوس الأموال الفلسطينية، ويُجزّئ الطرق التجارية، ويرفع تكاليف النقل، ويتسبب بأضرار بيئية، ويسهم في مصادرة الأراضي وتدهور الموارد الطبيعية والمائية.

وأشار المشاركون في اللقاء إلى أن هذه المناطق تستقطب العمال والمستثمرين الفلسطينيين في كثير من الأحيان نتيجة الفجوة بين بيئة الأعمال الفلسطينية المقيدة وبين البنية التحتية الأقوى والخدمات الأفضل وإمكانية الوصول إلى الأسواق المتاحة في المناطق الصناعية الإسرائيلية. ودعا المشاركون إلى بلورة موقف رسمي أكثر وضوحاً تجاه هذه المناطق، وتحسين توثيق العمالة والاستثمارات الفلسطينية فيها، وتعزيز الاهتمام بالأضرار البيئية واتخاذ تدابير لحماية العمال. كما شددوا على ضرورة بناء بدائل فلسطينية قابلة للحياة من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز الروابط مع الأسواق الإقليمية.

6- حركة التداول في أيار

ارتفع مؤشر القدس بنحو 0.37% خلال شهر أيار ليغلق عند 630.27 نقطة، فيما ارتفع مؤشر القدس للعائد الكلي بنحو 1.93% ليصل إلى 1,439.29 نقطة.[38] كما شهد نشاط التداول زيادة ملحوظة، حيث تم تداول 28.6 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 53.1 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 115.5% في حجم التداول و360% في قيمة التداول مقارنة بشهر نيسان.

6-1 مؤشر القدس الإسلامي

في الأول من حزيران، قامت بورصة فلسطين بتحديث الشركات المدرجة ضمن مؤشر القدس الإسلامي لعام 2026، حيث استوفت 18 شركة من أصل 47 شركة مدرجة متطلبات الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[39] وتعتمد المراجعة السنوية على القوائم المالية النهائية المدققة للشركات، وتطبّق المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، بما في ذلك حدود الديون بفائدة، والودائع بفائدة، والاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة، وكذلك الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة.[40] ويستثني المؤشر المصارف التقليدية، وشركات التأمين التقليدية، والشركات التي تمارس أنشطة غير متوافقة مع الشريعة، والشركات الموقوفة عن التداول.

في عام 2025، ارتفع مؤشر القدس الإسلامي بنحو 20.6% ليغلق عند 101.03 نقطة، في حين ارتفع مؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي بنحو 25.6% ليصل إلى 113.05 نقطة.[41] أما في أيار 2026، فقد انخفض مؤشر القدس الإسلامي بقرابة 2.68% ليغلق عند 102.09 نقطة، بينما ارتفع مؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي بنحو 0.51% ليغلق عند 118.93 نقطة. ويهدف مؤشر القدس الإسلامي، الذي أُطلق في عام 2022، إلى دعم تطوير الخدمات المالية الإسلامية وتلبية طلب المستثمرين على فرص استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[42]

للاطلاع على قائمة الشركات المكونة لمؤشر القدس الإسلامي اضغط هنا

37 https://mas.ps/en/publications/13861.html
38 https://www.pex.ps/bulletins
39 https://www.pex.ps/#pr_id_304_content_0
40 https://aaoifi.com/ss-21-financial-paper-shares-and-bonds/?lang=en
41 https://www.pex.ps/reporting-center/indices
42 PCMA: The Capital Market Authority Launches Islamic Index Guidelines

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة الربع الأول 2023 - الربع الرابع 2025

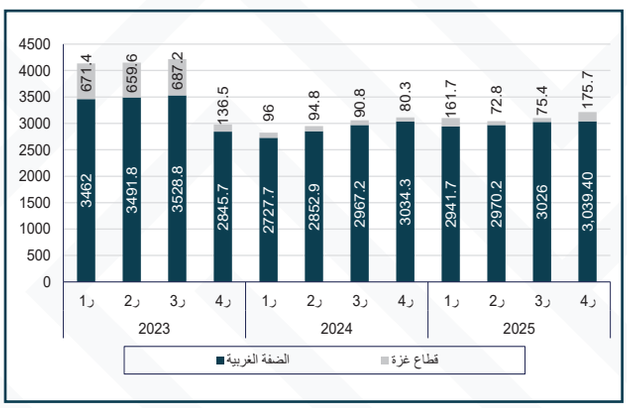

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين أيلول 2023 -شباط 2026

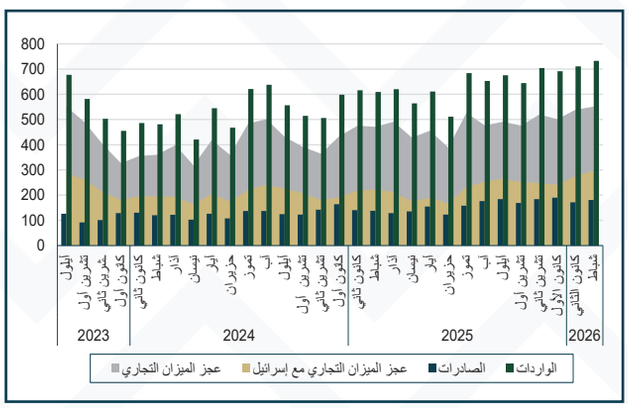

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

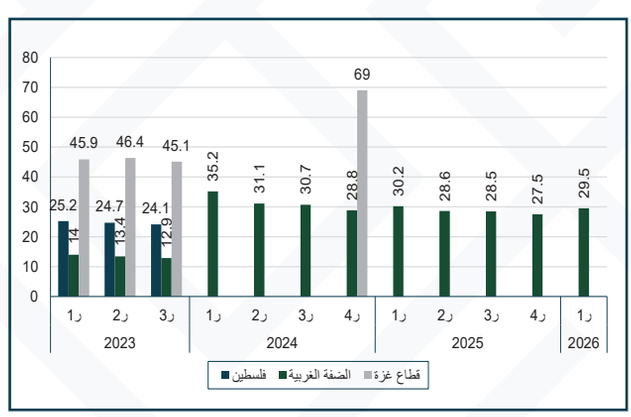

مؤشر أسعار العقارات السكنية

مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين الربع الأول 2022 - الربع الأول 2026 (سنة الأساس: ر1 2018 = 100)

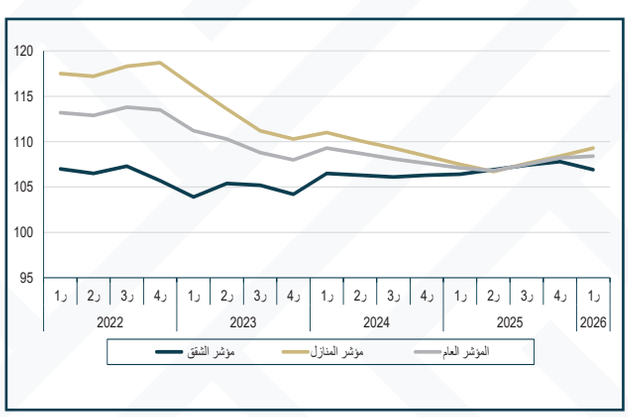

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018) في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - نيسان 2026

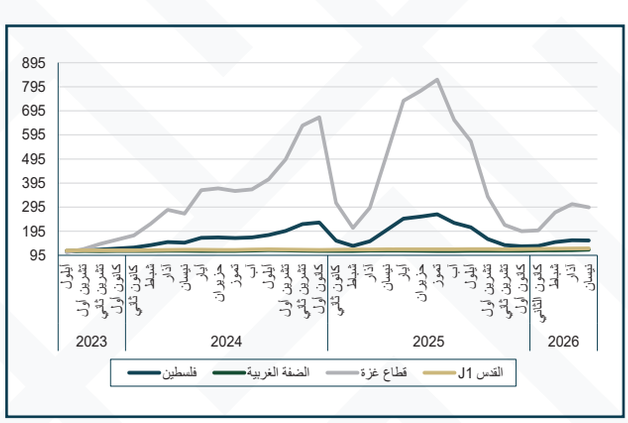

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي) في فلسطين أيلول 2023 - شباط 2026